في ختام المائدة المستديرة حول النمو والعمل والتطور الاجتماعي في اليمن:

التأكيد على تنمية القطاعات الواعدة كخيار استراتيجي لتوفير فرص العمل

كتب/ أحمد الطيار

■ أوصت المائدة المستديرة حول النمو والعمل والتطور الاجتماعي في اليمن التي نظمتها على مدى اليومين الماضيين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي على ضرورة تبني سياسة فعلية تزيل معوقات الاستثمار في اليمن ووضع مصفوفة للإجراءات المتخذة في كافة الجوانب وأهمية تفعيل أوجه الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وتطوير القطاع المصرفي وتعزيز دوره في الوساطة المالية وانشاء سوق للأوراق المالية كآلية لجذب المدخرات وتنظيمها.

ودعت التوصيات إلى بناء سياسة اقتصادية كلية تركز على تنويع قاعدة الموارد الاقتصادية ومصادر الدخل القومي من خلال استغلال القطاعات الواعدة كالأسماك والسياحة والزراعة.

كما أكدت على أهمية استغلال الموقع الاستراتيجي لليمن كمنطقة حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة نشاط التجارة والتصدير وتشجيع النساء في القطاع الخاص من خلال تسهيل وتبسيط اجراءات تسجيل المشاريع الاقتصادية للمرأة.

ودعت التوصيات إلى وضع توصيف وظيفي للوظيفة العامة واعتماد معيار الكفاءة ورفع اجور الموظف العام للحد من الفساد، وفي محور النوع الاجتماعي دعت التوصيات إلى اعتماد نظام الكوتا واعتماد منهج النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والموازنات وتشجيع الاستثمار في المجالات التي تستوعب عمالة من المرأة وتنمية المرأة في القطاع الزراعي ومواجهة احتياجاتها التعليمية والصحية والفنية.

وطالبت التوصيات بتحسين وتطوير برامج التعليم بشتى أنواعها ليكون مواكباً لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات القطاع الخاص والاهتمام بالصناعة الجاذبة للعمالة لاسيما التي تساعد على خلق فرص عمل وتعزيز دور قطاع المشروعات الصغيرة وانشاء إطار مؤسسي حكومي يعنى بتشجيع قطاع العمالة الصغيرة والتركيز على التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة وتشجيع وتطوير القطاعات الواعدة الزراعية والسمكية والسياحية ورعاية التحول من الانشطة الاقتصادية التقليدية إلى الأنشطة الحديثة ذات القيمة المضافة وتعزيز مساهمة النساء في رسم السياسات العامة وترجمة استراتيجية المرأة العاملة إلى برامج ومشاريع والاهتمام بمكاتب التشغيل الحكومية وفتح اخرى خاصة تسهل انتقال العمالة نحو الخارج.

وكان الدكتور مطهر عبدالعزيز العباسي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي قد أكد أن الحكومة ستتولى بنود هذه التوصيات أهمية كبرى مشيراً إلى أن عقد هذه المائدة تأتي في إطار الأعداد للخطة التنموية الثالثة ٢٠٠٦م - ٢٠١٠م وهو ما سيجعل بنودها تدخل في تلك الخطة مشيراً إلى أنه سيتم وضع مصفوفة تنفيذية من كل اطراف التنمية لهذه النتائج من خلال الفريق الفني المتابع للنتائج والفريق المساعد من البنك الدولي بحيث تكون تلك المصفوفة محددة الزمن والأهداف والسياسات والإجراءات الواجب اتخاذها وتحديد الأدوار من كل الجهات.

من جانبه استعرض السيد سرينيفاسان جوبلان ثيرومالي كبير الاقتصاديين بقطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي خطة البنك الدولي بكيفية إعادة احياء النمو المتدني في اليمن مؤكداً أن هناك املاً بأن يتحسن الأداء الاقتصادي في اليمن من خلال تفعيل القطاعات الواعدة وعدم الاعتماد على النفط كمورد اساسي موضحاً أن تكلفة الاستثمار المحلي في اليمن لا تزال قليلة مما يساعد في ادماج القطاع الخاص بصورة أكبر في البناء الاقتصادي منوهاً بالمكاسب الربحية للمشاريع التي تقام ومؤكداً أن اليمن من البلدان القليلة التي بها أرباح كبيرة للتجارة والاستثمار وهو ما يجب تفعيل هذه الميزة فيه اضافة إلى تفعيل دور القضاء وتسجيل ملكية الأراضي ونشر الاستقرار الأمني.

إلى ذلك عقدت جلستان أمس، الأولى ترأسها السيد أيمانويل امبي المدير الاقليمي للبنك الدولي وكانت عن الفرص والتحديات التي تواجه استمرار اليمن في الاصلاحات الاقتصادية، فيما كانت الجلسة الختامية برئاسة السيد مصطفى نابلي رئيس الاقتصاديين ومدير قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمكتب البنك الدولي، وشارك في المائدة أكثر من ٢٠٠ شخصية حكومية ومن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والبرلمانيين والمرأة وساد المائدة أجواء مميزة اتسمت بالنقاش الجاد والشفاف وتم طرح كافة المواضيع الممكن أن تسهم بزيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وادماج المرأة في تنمية المجتمع.

وأكد المشاركون أن العمل المشترك من الجميع لصلحة الوطن هو الخيار الأول والأخير لتنفيذ التوصيات بما يكفل تحقيق نتائج ايجابية.

لجنة برلمانية تناقش أوضاع المشاريع الاستثمارية في لحج

لحج / سبأ /

■ بحث الاخ محمد بن محمد الديلمي مدير الصندوق الاجتماعي للتنمية- فرع المكلا أن الصندوق مهتم بمسألة تقويم المشاريع التي ينفذها للاستفادة من الاستخلاصات المفرزة سلباً وايجاباً بهدف تعديل السياسات وتحسين التدخلات التطويرية واستجلاء الرؤى لوضع الخطط المستقبلية.

جاء ذلك في الكلمة التوجيهية التي ألقاها في الحفل الافتتاحي للدورة التدريبية في المتابعة والتقويم التي ينظمها الصندوق للاستشاريين المحليين العاملين والمتعاونين مع الصندوق الاجتماعي للتنمية التي بدأت اعمالها في المكلا أمس وتستمر حتى الرابع عشر من الشهر الجاري.

وأوضح المهندس محمد الديلمي أن مشاريع الصندوق التي بدأت منذ العام ١٩٩٩م بحاجة للتقويم لمعرفة مسارها واتجاهاتها ومتابعة خطوات ما بعد التنفيذ داعياً المشاركين في الدورة إلى الاستلهام الجيد والاستيعاب الأمثل للمحاضرات والتطبيق العملي الواعي لكل ما سيتلقونه في الدورة.

الجدير بالذكر أن عدد المنخرطين في هذه الدورة من الاستشاريين المحليين يصل إلى عشرين كادراً من الجنسين، سيتلقون محاضرات حول المشروع في المفهوم التنموي والاطار المنطقي للمشروع وخطوات اعداد الاطار المنطقي للمشروع وتقويم الأثر للمشاريع والمعايير الخاصة بتقويم أداء الجمعيات.

دورة تدريبية لمتابعة وتقييم مشاريع الصندوق الاجتماعي بالمكلا

باهتمام كبير من قبل السلطة المحلية وتقدم لها كل التسهيلات وفقا لقانون الاستثمار المعمول به.

وأشار إلى أنه تم تحديد المنطقة الصناعية في مدينة الوهط بطول ١٩كلم.

بالاضافة الى مخطط الحوطة الجديد واللذان يسهمان في النهوض بالعملية الاستثمارية بالمحافظة، منوها الى جملة من المعوقات التي تحول دون تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية ومنها مشاكل الاراضي والمشاريع الوهمية.

خلال اللقاء أكد الاخ المحافظ بأن المشاريع الاستثمارية الحقيقية تحظى

زيادة رأس مال البنوك.. ضرورة لتنشيط العمل المصرفي

يأتي رأس المال المدفوع للمصرف وفقا للجنة بازل للرقابة المصرفية في صدارة الشريحة الأولى التي تمثل رأس المال الأساسي ، وتشكل هذه الشريحة مع الشريحة الثانية التي تعرف بأنها رأس المال المساند مجموعة الأموال الخاصة للمصرف أو حقوق الملكية أو القاعدة الرأسمالية . وبصفته موردا ذاتيا فمن الطبيعي ان يكون موقعه في جانب الخصوم في ميزانيات المصارف.

سالم محمد عبدالله

ورغم أن رأس المال لا يبلغ إلا قدرا قليلا من موارد البنوك قياسا بالودائع ، فإن البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية توليه اهتماما خاصا وهذه الخصوصية في المعاملة تنم عن حالة من القلق تجعل من هذا العنصر واحدا من مصادره . ويترتب عن الطبيعة الخاصة لهذا العامل ان تبذل هذه المؤسسات المزيد من العناية والجهود للاطمئنان على سلامته . وهذا ما تعكسه القرارات الصادرة عن البنك المركزي اليمني في شأن معالجة رأس المال المدفوع خاصة القرار الأخير.

ولا شك أن قرار البنك المركزي اليمني رقم «١٢» لسنة ٢٠٠٤م قد ترتب عليه إعادة تعيين رأس المال المدفوع للبنوك الوطنية والأجنبية العاملة في البلاد، فمن خلال إصداره قرار رفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع في ٢٠٠٤/١٢/٨م ليصبح ستة مليارات ريال ، فإن البنك المركزي اليمني احدث تغييرا إجباريا في أوضاع البنوك لا خيار لها فيه وينقلها الى حال أفضل مما هي عليه من خلال إقامة ظروف وشروط جديدة تتيح لهذه البنوك الحصانة على درجة خلاقة من الفاعلية والتنظيم ، لمقابلة وضع عالمي مباغت يكتنفه الغموض والمفاجآت بسبب ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي أضحى معها العالم شديد الترابط بين أطرافه الى حد الاندماج.

إن معالجة البنك المركزي اليمني لرأس المال المدفوع وتعيينه هذه المرة الكيفية التي يتضاعف معها الى ستة أمثال ما هو منصوص عليه في القانون ، يعد قفزة الى الأمام في محاولة منه لتقوية رأس مال البنوك وتعزيز متانته ، وإحداث تراجع للعوامل السلبية التي تعيق أداء البنوك من ناحية والدفع بالعوامل الإيجابية التي تحفز النشاط المصرفي على النمو المستمر والارتقاء بالخدمات المصرفية الحديثة من ناحية أخرى ،وفي تقديري أن البنك المركزي اليمني أراد من التركيز على معالجة رأس المال تحقيق مجموعة من الأهداف:

١- سلامة المركز المالي:

تمثل زيادة رأس المال أحد العوامل التي تؤدي الى زيادة الموارد النقدية المتاحة للمصرف ، متمثلة إما في زيادة النقدية في الخزينة أو ارصدة البنك المودعة لدى البنك المركزي اليمني أو كلاهما معا ، ومع ذلك ليس لرأس المال تاثير كبير في زيادة القدرة الإقراضية للبنك أي زيادة المقدرة على خلق نقود الودائع هناك عوامل أخرى تحكم هذه القدرة لعل أهمها: تغيير نسبة الاحتياطي القانوني وهو سلاح بيد البنك المركزي ، وإذا نظرنا الى كنه العلاقات التي تربط بين رأس المال المدفوع وبين السلف والتسهيلات التي تمنحها البنوك لعملائها مع احتفاظ البنك المركزي بالنسبة الحالية للاحتياطي القانوني أو زيادتها ، فإن زيادة رأس المال في هذه الحالة يسفر عنها تعزيز سلامة المركز المالي للبنك وتقليل مخاطر تعثر القروض وانتظام سدادها.

٢- تعزيز الثقة :

يمثل رأس المال المدفوع ضمانا لحقوق الدائنين للمصرف واهمهم المودعون ، وكلما ارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطيات الى الودائع كلما انخفض الخطر الذي يتعرض له المودعون ، وتمثل العلاقة بين حجم رأس المال المدفوع وحجم الودائع لدى البنك ، قدرة البنك على رد الودائع من رأس المال ، ومع ارتفاع حجم رأس المال سيزيد بالطبع من قدرة البنك على رد الودائع الأمر الذي يفضي الى تعزيز ثقة الجمهور بالإدارة والنظام المصرفي.

٣- المعايير الدولية لرأس المال :

الارتقاء بالمؤشرات التي تحكم متانة كفاية رأس المال الى مصاف المؤشرات الدولية لإدارة المخاطر التي أقرتها اتفاقية بازل٢ المتوقع بدء تطبيقها اعتبارا من عام ٢٠٠٦م وتتراوح بين ١٣٪ و ١٥٪ .

والجدير بالاشارة هنا الى أن البنك المركزي اليمني قام خلال السنوات العشر الماضية (١٩٩٤م -٢٠٠٤م) برفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك ست مرات ، في سعيه الى تعزيز متانته والوصول به الى معيار الكفاية المحدد من قبل لجنة بازل وبنك التسويات الدولي في بازل١ وبازل ٢ ثلاث مرات منها على الأقل كانت في ظل سريان مفعول القانون الدولي رقم «٣٦» لسنة ١٩٩١م بشأن البنوك الصادرة في أبريل من نفس العام، ففي عام ١٩٩٤م صدر القرار الأول للبنك المركزي اليمني وقضى أن ترفع البنوك الحد الأدنى لرساميلها المدفوعة الى «٢٥٠» مليون ريال في حين كان المعين قانونا هو «١٠٠» مليون ريال وفي عام ١٩٩٧م كان القرار الثاني وتحدد فيه رأس المال المدفوع بـ«٥٠٠» مليون ريال وفي السنة التالية ١٩٩٨م أي قبل صدور القانون رقم «٣٨» لسنة ١٩٩٨م بشأن البنوك الصادر في ١٩٩٨/١٢/٢٧م اصدر البنك المركزي اليمني قراره الثالث وقضى فيه أن يكون الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك المرخصة (٧٥٠) مليون ريال.

وعلى الرغم من ان فترة السماح المحددة قانونا (وهي سنتان حسبما نص علية القانون تنتهي في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠م) كانت كافية لأن ترتقي البنوك الوطنية وفروع البنوك الاجنبية بالحد الأدنى لرساميلها المدفوعة الى المستوى المعين قانونا وهو(مليار ريال) إلا ان البنك المركزي اختصر هذه الفترة واصدر في عام ١٩٩٩م قراره الرابع بإلزام البنوك بأن رفع رساميلها المدفوعة الى مستوى (مليار ريال) واتبع قراره ذلك بالقرار الخامس الصادر في عام ٢٠٠٠م الذي بموجبه عين الحد الادنى لرأس المال المدفوع بـ(مليار ومائتين وخمسين مليون ريال) وفي كلتا الحالتين لجأ البنك المركزي الى الصلاحيات المخولة له وفقا للقانون حيث يجيز قانون البنوك للبنك المركزي زيادة رأس المال في حالات خاصة كما حددت المادة (ويجوز للبنك المركزي زيادة هذا المبلغ وفقا لمعايير كفاية رأس المال التي يحددها)«١».

ويعتبر القرار السادس الصادر في ٢٠٠٤م اهم قرارات البنك المركزي اليمني في شأن معالجة رأس المال ويختلف عن القرارات السابقة من حيث انه يجمع بين مرونة التنفيذ والاجراءات الرادعة.

فأعطى القرار للبنوك فترة سماح خمس سنوات لتصل برساميلها المدفوعة الى الحد المعين في القرار، تبدأ في عام ٢٠٠٥م وتنتهي مع نهاية ٢٠٠٩م على ان تزيد البنوك رأسمالها المدفوع بمقدار (٩٥٠) مليون ريال سنويا«٢» ، كما اعطى لهذه البنوك حقا مشروطا بالموافقة المسبقة بأن تستخدم احتياطياتها للوفاء بمتطلبات الزيادة.

ونص القرار بأن ينظر البنك المركزي في اجراءات ضد البنوك التي تتخلف عن التنفيذ الجزئي للقرار بعد مرور السنة الأولى.

ووضع البنك المركزي إحدى الوسائل لتنفيذ هذا الاجراء : اندماج البنوك التي لا تستطيع الوفاء به وتضمن صراحة ولأول مرة سحب التراخيص والتصفية للبنوك التي تتخلف عن الوفاء بالحد المنصوص عليه في القرار بعد انتهاء فترة السماح وهو كما نلاحظه في منطوق القرار والذي نص في مادتة الأولى بأن يكون الحد الادنى لرأس المال المدفوع لكل بنك مرخص له العمل في الجمهورية بما في ذلك فروع البنوك العربية والأجنبية ٦٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال «ستة مليارات ريال» ،والزمت المادة الثانية على كافة البنوك العاملة في الجمهورية استيفاء المبلغ المذكور في المادة السابقة من هذا القرار خلال خمس سنوات تبدأ في عام ٢٠٠٥م على ان يستوفي كل بنك ٢٠٪ من الزيادة المطلوبة من رأس المال المدفوع كل سنة تبدأ السنة الأولى في عام ٢٠٠٥م وتنتهي فترة الاستيفاء في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩م.

المادة (٣) فيما سمحت للبنوك المرخصة حق استخدام احتياطياتها العامة بعد موافقة البنك المركزي للوفاء بالحد الادني المشار إليه في المادة (١) ونصت المادة (٤)بأنة في حالة عدم قدرة أي بنك على الوفاء بمتطلبات هذا القرار بعد مرور السنة الأولى ينظر البنك المركزي في الاجراءات التي يراها ضرورية لكي يفي ذلك البنك بمتطلبات هذا القرار .

فيما نصت المادة (٥) بأن يتم سحب التراخيص والتصفية للبنوك التي لا تفي بالحد الادني لرأس المال المنصوص عليه في المادة (١) بعد انتهاء المدة المحددة في المادة (٢).

ويجدر بنا التنويه الى أن عدد البنوك الوطنية وفروع البنوك العربية والأجنبية المرخص لها للعمل في الجمهورية اليمنية قد ارتفع من «٩» بنوك في عام ١٩٩٤م الى «١٥» بنكا في عام ٢٠٠٤م في حين ارتفعت حقوق الملكية من «٢,٨» مليار ريال الى «٣٧,٣» مليار ريال وارتفع حجم الودائع من «٣٠,٤» مليار ريال الى «٥٧٣,٥» مليار ريال وحجم الأصول من «٤٧,٤» مليار ريال الى «٦٨٦,٤» مليار ريال خلال نفس الفترة.

الهوامش والمصادر:

١)قانون البنوك رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٨م الباب الثالث :رأس المال وحساب الاحتياطات والأصول السائلة المادة «١١».

٢)لا يقل رأس المال المدفوع للبنوك عن مليار ريال حتى نهاية ٢٠٠٤م ماعدا حالة استثنائية واحدة وفي جميع الحالات يتراوح بين «١,٣» مليار ريال و«٣,٠» مليار ريال.

٣)نشرة البنك المركزي اليمني -السنة الخامسة - العدد «٥٩» ديسمبر٢٠٠٤م

نمو صافي أرباح بنك الرياض

■.. الرياض/(رويترز)

قال بنك الرياض ثالث أكبر مصرف مسجل في السعودية من حيث القيمة السوقية لأسهمه أمس الاحد: إن صافي أرباحه في الربع الاول زاد نحو ٢٠ بالمئة ليصل الى ٥٢٢ مليون ريال (١٣٩,٢ مليون دولار).

وفي بيان صدر على موقع البورصة السعودية على الانترنت قال بنك الرياض إن العائد على حقوق المساهمين زاد الى ٢١,٨ بالمئة من ١٩,٣ بالمئة في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وزاد العائد على متوسط الاصول الى ٢,٨٤ بالمئة من ٢,٤٣ بالمئة.

وارتفعت أرباح التشغيل الى ٨٦٧ مليون ريال في حين تراجعت نفقات التشغيل ١٩ بالمئة.

وعزّزت أسعار النفط المرتفعة عائدات الحكومة وساهمت في ارتفاع أرباح الشركات في السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم.

وزادت القروض والسلفيات المقدمة من بنك الرياض ٢٤ بالمئة الى ٣٦ مليار ريال وبلغت ودائع العملاء ٥٧ مليار ريال.

وقال البنك: إن رسوم الخدمات المصرفية زادت ٤٤ بالمئة لتصل الى ١٧٤ مليون ريال.

وبحلول الساعة انخفضت أسهم بنك الرياض ٢,٤ بالمئة الى ٦١٨ ريالا للسهم بانخفاض كبير عن أعلى مستوياتها هذا العام وهو ٦٩٩,٥٠ ريال الذي بلغته في ١٩ فبراير.

ارتفاع مؤشر البورصة في الكويت وعمان

■.. الكويت / شينخوا /

بلغ مؤشر سوق الكويت للاوراق المالية / البورصة / أمس ٨٢٣٠,٤ نقطة مرتفعا ٤٤,٣ نقطة مقارنة مع اقفال أمس الأول .

جاء ذلك فى التقرير الرسمي الصادر عن سوق الكويت للاوراق المالية أمس .

وتبين فى التقرير ان حركة التداول فى سوق الكويت للاوراق المالية أمس قد شهدت ارتفاعا فى كل من كمية الاسهم المتداولة وقيمتها وعدد صفقاتها إذ تم تداول ٢٧٦,٢٠ مليون سهم وقيمتها ١٥٧,٥٩ مليون دينار كويتي / الدينار الواحد يساوى ٣,٣٣ دولار امريكي / من خلال ٩٦٤٤ صفقة بالمقارنة مع تداول ٢٧٦,١٩ مليون سهم وقيمتها ١٥٠,٣٤ مليون دينار كويتي من خلال ٩٢٠٧ صفقات فى أمس الاول.

الى ذلك شهد مؤشر بورصة عمان أمس/الاحد/ صعودا كبيرا حيث وصل الى ٥٦٨١ نقطة مرتفعا ٦٠ نقطة مقارنة مع يوم الخميس الماضي.

وبلغ حجم التداول للسوقين النظامية والموازية فى البورصة أمس ٤٩,٩ مليون دينار اردني/ الدولار الامريكي يساوي ٠,٧٠٨ دينار اردني/ وبلغ عدد الاسهم المتداولة ١١,٢ مليون سهم وعدد العقود المبرمة ٨٩٠٧ عقود .

وكان حجم التداول فى البورصة قد وصل يوم الخميس الماضي الى ٤٥,٨ مليون دينار وعدد الاسهم المتداولة الى ١٠,٣ مليون سهم وعدد العقود المبرمة الى ٨٥٦٩ عقدا .